

معوقات تحقيق معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر - دراسة ميدانية

[١٨]

وائل شحاته عبد الحميد فوده^(١) - أحمد فؤاد مندور^(٢) - عمرو عواد^(٣)إبراهيم سعد المصري^(٣)

(١) معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٣) أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

المستخلص

استهدفت الدراسة إجراء مسح ميداني للكشف عن أهم المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر عند السعي نحو تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستمارة إستبيان جمعت بالمقابلة، تضمنت مجموعة من العبارات تقيس إتجاهات العينة تجاه المعوقات المطروحة، وأعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المزج بين المنهج الإستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، وقد أجرى الباحثون تحليل البيانات باستخدام اختبار كروسكال . ولاس لكل سؤال من أسئلة قائمة الاستقصاء لاختبار فروض الدراسة باستخدام عينة الدراسة المكونة من ١٥٠ مفردة "وهي عدد الإستمارات الصحيحة التي تم استردادها" وقد توصل الباحثون الي مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تطبيقها على المنشأة محل الدراسة (الجامعات والمعاهد الخاصة ومراكز ووحدات ضمان الجودة) ومن هذه النتائج:

- وجود العديد من المعوقات الإقتصادية والبيئية التي تحول دون تحقيق معايير ضمان الجودة والإعتماد
- يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوي (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة عند الكشف عن أهم معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر. لصالح عالي في مؤشرات معايير (التخطيط الاستراتيجي، القيادة والحوكمة، إدارة الجودة والتطوير، اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، الجهاز الإداري، المعايير الاكاديمية والبرامج التعليمية، التدريس والتعلم، الطلاب والخريجون، البحث العلمي)، ولصالح متوسط لصالح (الموارد المالية والمادية، المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة)
- يوجد فرق جوهري وله دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) بين المعوقات الإقتصادية والمعوقات البيئية وفقا لفئات عينة الدراسة " لصالح المعوقات البيئية .

أهم توصيات الدراسة:

- ١- بناء نظم ضمان جودة داخلية فعالة بالقدر الذى يضمن تحقيق الإشتراطات والمعايير
- ٢- توجيه بعض الإعتمادات المالية لدعم أنشطة البحث العلمى بالكليات والمعاهد الخاصة لمساعدتها فى إستيفاء شروط معيار البحث العلمى.

مقدمة

يظل العنصر البشري العامل الحاسم في نجاح أو إخفاق جهود التنمية، ومن هذا المنطلق تعطى خطة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ أولوية مطلقة للإستثمار فى رأس المال البشرى من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية والبحث والتطوير" (العري، ٢٠١٦، ص ٢٠) وحتى يمكن تحقيق توجهات الحكومة نحو الإستثمار فى رأس المال البشرى فلا بد من وجود مؤسسات تعليم قادرة على تنفيذ رؤى الدولة وتوجهاتها ولا بد أن تتصف هذه المؤسسات بالجودة المطلوبة وخاصة فى مجال التعليم.

والجودة في التعليم مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل : (المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمباني والمرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً) (عبد المعطى، ٢٠١٥، ص ١)

و تُعبر الجودة عن مدى نجاح النظام التعليمى فى تحقيق الأهداف المتفق عليها بصفة عامة والتي من أهمها المعرفة وتنمية المهارات، وتحسين الجودة يعتمد على تحسين كمية ما يتعلمه الطلاب.(عبد المجيد، ٢٠١٢، ص ٥) وبمعنى آخر تتبناه الدراسة الراهنة فهى قدرة مؤسسة التعليم العالى الحكومية أو الخاصة على توفير بيئة تعليمية مطابقة للمعايير القومية لإعتماد المؤسسات وتحصل بناء على ذلك على إعتماد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد.

ومن هنا توجه الباحث نحو دراسة قضية الجودة فى التعليم العالى وخاصة القطاع الخاص فى دراسته الراهنة فى محاولة للكشف عن أهم المعوقات فى هذا الإطار.

مشكلة الدراسة

لاحظ الباحث أن هيكل التعليم العالي في مصر يضم عدد (٢٣) جامعة حكومية تضم عدد (٣٩١) كلية، (٧٧) كلية تابعة لجامعة الأزهر، (٢١) كلية تكنولوجية، (٢١) جامعة خاصة، (١٥٣) معهد عالي خاص، (٣) أكاديمية، (١٤) معهد متوسط خاص، مما يعنى ضخامه حجم نظام التعليم العالي في مصر وتنوعه هذا بالإضافة إلى تاريخه الذى تجاوز الألف عام منذ إنشاء الجامع الأزهر، وجميع هذه المؤسسات التعليمية العليا مطالبة بتطبيق القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ والحصول على إعتاماد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتاماد، وبمتابعة موقف هذه المؤسسات من الإعتاماد توقف الباحث عند بعض الملاحظات:

الأولى: أنه على مدار سنوات عمل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتاماد أى منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٧ لم تمنح شهادة الإعتاماد سوى لعدد ١٢٤ مؤسسة تعليمية أى بنسبة (١٤%) فقط.

الثانية: أن عدد المؤسسات التعليمية العليا الخاصة التى حصلت على الإعتاماد تم تقديره عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بعدد (٩) مؤسسات تعليمية سواء كليات خاصة أو معاهد عليا خاصة أو أكاديميات

الثالثة: أن المعاهد العليا الخاصة على وجه التحديد التى حصلت على الإعتاماد لم تتجاوز معهد واحد حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وأضيف له معهد آخر بعد صدور التقرير السنوى لهيئة ضمان الجودة عن عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

ومن هنا تكونت لدى الباحث مشكلة الدراسة فى الإجابة عن التساؤل الرئيسى للبحث ألا وهو " ما هى معوقات تحقيق معايير الجودة فى مؤسسات التعليم العالي الخاص فى مصر".

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة إلى لقاء الضوء على معوقات تحقيق معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- إستكشاف معوقات تحقيق معايير ضمان الجودة في التعليم العالي الخاص في مصر.
- دراسة الاختلاف بين آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (النوع- السن- المستوى الوظيفي)

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين العلمى (الأكاديمى) والجانب (التطبيقى).

الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العلمية فى الموضوع الذى تناولته الدراسة حيث يتم التعرض لموضوع معاصر، فهناك ندرة فى عدد الدراسات السابقة العلمية التى تناولت معوقات تحقيق معايير ضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العالي الخاص فى مصر

وخاصة بالتطبيق على الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة، ورغم وفرة الدراسات الأجنبية فى هذا الموضوع، إلا أن التركيز على الجودة يعتبر أحد الركائز الأساسية التى تسعى المؤسسات التعليمية إلى تحقيقها للتميز فى الخدمة التعليمية، حيث يمكن أن يمثل تناولاً جديداً يأمل الباحث أن يكون إضافة للمكتبة العربية.

الأهمية العملية (التطبيقية):

١. تعد قضية جودة التعليم هى القضية الأولى فى مصر فى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠.
٢. تعد المؤسسات التعليمية المقدمة لخدمة التعليم البيئى القادرة على إعداد خريجين قادرين على تحقيق ميزة تنافسية لوطن ناهض ويسعى للتقدم والرقى.
٣. إن الكشف عن المعوقات التى تحول دون تطبيق المؤسسات لمعايير ضمان الجودة يعتبر اللبنة الأولى نحو بناء إستراتيجيات وأساليب لتجاوز مثل هذه المعوقات.

٤. تقديم مجموعة من التوصيات من أجل تقديم خدمة تعليمية متميزة، والتي تعود بالنفع على المجتمع المستفيد من الخدمة التعليمية.

الدراسات السابقة

قام الباحث بتناول أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بمشكلة الدراسة في ضوء ما توافر لها وذلك على النحو التالي:

الدراسات العربية:

(١) دراسة (رحيم، أحمد ٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى: التعرف على التحديات التي تعوق تحقيق الجودة في التعليم العالي في دولة الامارات العربية المتحدة.

توصلت الدراسة إلى: أن مؤسسات التعليم العالي تواجه ثمانية تحديات بجانب التحديات التي ذكرت في مؤتمر اليونسكو المعنى بالتعليم ٢٠٠٩ وهي: تزايد الطلب على التعليم، ضرورة التنوع في مقدمى الخدمات التعليمية وطرق تقديمها، توافر التسهيلات الخاصة بالتعليم والتعلم، توفير فرص التعليم عن بعد، التعليم العابر للحدود، ضمان جودة التعليم، تأهيل المعلمين، المهن الأكاديمية.

(٢) دراسة (أسيا ٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في التعليم العالي في نيجيريا والتي تمثلت في مشكلات التمويل، الكفاءة والكفاية ومناقشة مفهوم الجودة ومفهوم ضمان الجودة ومحددات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي. ودواعى تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي ومناقشة واقتراح استراتيجيات لتطبيق مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي في نيجيريا.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: ضرورة توجه الحكومة النيجيرية إلى زيادة الإنفاق على التعليم العالي، تطوير البيئة التعليمية من خلال تحسين البنية التحتية، المكتبات الافتراضية، تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوفير الإنترنت، ضمان توفير جودة

للتعليم من خلال تمكين نظام داخلي للجودة يضمن تنفيذ المحاضرات، مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تقديم خدمات التعليم والبحث العلمي وخدمات المجتمع من خلال تكاتف جهود الحكومة مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

(٣) دراسة (عبد المعطي، ٢٠١٥)

هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على بعض المفاهيم المرتبطة بالجودة ومنها (مفهوم الجودة والاعتماد، عناصر ومعايير ضبط الجودة، متطلبات تحقيق الجودة في التعليم، لماذا الجودة في التعليم، تجربة المدارس العمرية في ضبط جودة التعليم).

توصلت الدراسة إلى: أن المطلوب إيجاد معلم جيد وبالتالي طالب مؤهل ومسلح بالكفايات اللازمة في الحياه العملية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال ضمان الجودة وهي علمية مستمرة وليست كالا اعتماد عملية مرحلية. ولابد من التركيز على أهمية ووضع ملف تدقيق داخلي وأهمية الاعتماد والتدقيق.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Romina Ifeoma Asiyai: ٢٠١٣)

هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في التعليم العالي في نيجيريا والتي تمثلت في مشكلات التمويل، الكفاءة والكفاية ومناقشة مفهوم الجودة ومفهوم ضمان الجودة وكذلك دواعي تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي مع اختبار التحديات التي تعوق تطبيق الجودة في التعليم العالي في نيجيريا ومناقشة محددات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي. واقتراح إستراتيجيات لتطبيق مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي في نيجيريا .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ضرورة توجه الحكومة النيجيرية إلى زيادة الإنفاق على التعليم العالي، تطوير البيئة التعليمية من خلال تحسين البنية التحتية، المكتبات الإفتراضية، تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوفير الإنترنت، ضمان توفير جودة للتعليم من خلال تمكين نظام داخلي للجودة يضمن مراقبة تنفيذ المحاضرات، مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تقديم خدمات التعليم والبحث العلمي وخدمات المجتمع من خلال تكاتف جهود الحكومة مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

دراسة (Saud Albaqami: 2015)

هدف الدراسة: في ضوء وجهة نظر الباحث التي أعمدت على ان الجامعات السعودية لا تنفذ بفعالية مفهوم ضمان الجودة في التعليم بسبب بعض العقبات. ومن هنا حدد هدفين لدراسته اولاً، استكشاف اليات ضمان الجودة الحالية. ثانياً، تحديد العوامل التي تعزز او تعرقل فعالية نظام ضمان الجودة الداخلية في المملكة العربية السعودية.

توصلت نتائج الدراسة إلى: وجدت الدراسة ان نوع الجامعة الخاصة قد يقوم بدور هام في تنفيذ وضمان الجودة نتيجة الى القيادة التي تدعم النظرية المؤسسية، وتؤكد الدراسة ان الجامعات عليها نظرة اكثر ايجابية في عملية التقييم الذاتي، وبالتالي اكثر قدرة على التكيف مع الطلب الخارجي.

دراسة (Hanaa Ouda Khadri Ahmed: 2015)

هدف الدراسة: من خلال إستعراض موضوع التقييم العالمي للجامعات حددت الباحثة الهدف الرئيس للورقة في اقتراح نهج استراتيجي لتطوير جامعتين عالميتين في مصر.

توصلت نتائج الدراسة إلى: أن عدد من التحديات التي تحول وتحسين الترتيب العالمي للجامعات على النحو التالي: بناء حرم جامعي يتميز بالروعة، تصميم المناهج الدراسية بعد بناء المرافق، تطوير أو إستيراد المحتوى العلمي، تعيين وتأهيل القيادة، التعيينات لأهداف سياسية في المجالس الرسمية.

فروض الدراسة

من أجل تفسير إشكالية الدراسة ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرض الأول: لا يوجد فرق دال إحصائي عند مستوي (0,05) بين استجابات عينة الدراسة عند الكشف عن أهم معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر.

الفرض الثاني: لا يوجد فرق جوهري وله دلالة إحصائية عند مستوي (0,05) بين المعوقات الإقتصادية والعوقات البيئية وفقاً لفئات عينة الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تمت إجراءات الدراسة وفقا لبيانات عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

الحدود المكانية: المعاهد العليا الخاصة بجمهورية مصر العربية.

منهج الدراسة

في ضوء طبيعة المشكلة وهدف وأهمية الدراسة أعتد الباحث على منهجين أساسيين في أعداد الدراسة هما:

١ - **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث قامت الباحثة بالإطلاع وإستقراء الدراسات العلمية

التي تناولت موضوع الدراسة من خلال إتباع أسلوب الدراسة المكتبية والإطلاع على المراجع العلمية المتخصصة العربية والأجنبية من كتب علمية ومقالات منشورة بالمجلات العلمية المحكمة والدوريات المختلفة وما صدر من المؤتمرات العلمية ورسائل علمية والدراسات السابقة وأبحاث مرتبطة بموضوع الدراسة والمتعلقة بالمشكلة موضوع الدراسة.

٢ - **المنهج التطبيقي:** أعتد الباحث على منهج المسح الميداني، واستخدم الاستبانة كأداة للبحث وجمع البيانات من خلال توزيعها على عينة عشوائية من مديري وحدات الجودة وأعضاء هيئة التدريس وخبراء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، وذلك في الفترة من ١٠ مارس ٢٠١٨ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٨.

الإطار النظري للدراسة

ماهية مؤسسات التعليم العالي الخاص وأهميتها:

ماهيتها: يصنف قطاع التعليم العالي الخاص في مصر على أنه جميع المؤسسات التعليمية العليا التي تخضع جميعها لإشراف وزارة التعليم العالي المصرية وأحكام القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العليا الخاصة ولائحته التنفيذية والمؤسسات التعليمية العليا التي تخضع لأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ في شأن الجامعات الخاصة.

ولقد تباينت أشكال هذه المنشآت من حيث أغراض الدراسة ومدتها وطبيعتها فتتوعدت بين الخدمة الاجتماعية والإدارة وعلوم الحاسب والهندسة والإعلام وكذلك الطب بالنسبة للجامعات الخاصة. (عبد الحميد ، ٢٠١٢ ، ص ١٨)

ومع التزايد السكاني وزيادة الإقبال على التعليم وعدم قدرة الحكومات المتتابعة على توفير فرص التعليم المجاني لكل راغبي التعليم العالي كانت الفرصة مواتية ليحتل التعليم العالي الخاص مساحة كبيرة من سوق التعليم العالي المصرى وتتوسع أنشطته.

ويرجع أسباب التوسع الكبير فى إنشاء المعاهد العالية الخاصة إلى تزايد أعداد الحاصلين على الثانوية العامة والدبلومات والثانوية الفنية بمختلف أنواعها، ورغبة أعداد كثيرة من هؤلاء الطلاب لى الالتحاق بالتعليم العالي الجامعى، فى الوقت الذى لا تستطيع الجامعات الحكومية بمفردها الإستجابة لتلك الأعداد، الأمر الذى ساهم فى إنشاء جامعات ومعاهد عليا خاصة للمشاركة فى تحمل هذا العبء مع الجامعات الحكومية فى قبول تلك الأعداد وتزايد الطلب الإجتماعى على التعليم العالي بشكل كبير، إما بسبب المعدل المرتفع لنمو السكان أو إرتفاع مستوى المعيشة لفئات معينة من السكان، بالإضافة إلى ذلك تمتع التعليم العالي بمكانة عالية إقتصادية وإجتماعيا. (اللمعى، ٢٠٠٧، ص ١٠)

كما ساعدت العديد من الظروف الإقتصادية والمتغيرات الإجتماعية على زيادة القدرة الاستيعابية لهذه المنشآت فأصبحت تمثل كيانات اقتصادية كبيرة بما توفره من فرص عمل وعددا كبيرا من الخريجين سنويا وما تدعم به ميزانية وزارة التعليم العالي من أموال من واقع حصة ٣% من الرسوم الدراسية المقررة على كل دارس.

ولقد كان على جميع هذه المنشآت التوافق التام مع متطلبات القوانين السابق الإشارة إليها من حيث الهيكل الإداري وضوابط الإيرادات والمصروفات وتوزيع هامش الربح حتى يتسنى لها الحصول على ترخيص موازلة النشاط وهى جميعها تتبع لشخصية اعتبارية متمثلة فى إحدى الجمعيات الأهلية ذات النشاط الثقافى التى تخضع بطبيعتها أيضا لأحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ والمعدل بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية

أهميتها: بداية يضم التعليم العالى الخاص ما يقرب من ٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون دارس وهذا العدد فى ظل سياسة إتاحة التعليم للجميع التى تتبناها الدولة ، كانت الدولة مطالبه بتوفير فرص التعلم لهم وتحمل القطاع الخاص هذه المهمة بما تنطوى عليه من تكاليف إستثمارية ومسئوليات ضخمة، ومن هنا ظهرت أهميته على النحو التالى:

أكدت العديد من الدراسات الميدانية أن الجامعات والمعاهد الحكومية لا تستوعب الأعداد المتزايدة من الطلاب وأن الجامعات والمعاهد الخاصة تعتبر أحد الحلول المقترحة لحل مشكلة تزايد أعداد الطلاب فى الجامعات والمعاهد الحكومية(مجلس الوزراء، ٢٠٠٧)

أثبتت دراسة سابقة للباحث أن التعليم العالى الخاص يتحمل عن كاهل الدولة ما يقارب مليار ونصف جنية سنويا ، كتكلفة الفرصة البديلة فى حال تعلم هؤلاء الطلاب بالجامعات الحكومية، وهذا بخلاف تكلفة إنشاء المباني التعليمية والخدمات وتكاليف رواتب أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والعاملين.

بخلاف دور وحدات التعليم العالى الخاص فى قضية التعليم فلها دور لا يقل أهمية فى قضية البطالة حيث يعتمد هيكل الموارد البشرية لمؤسسات التعليم العالى الخاص على محورين رئيسيين وهما:

المحور الأول: أعضاء هيئة التدريس ما بين معين ومندوب إنتدابا كليا أو جزئيا أو معار أو متعاقد ولقد حددت لجنة المعادلات بالمجلس الأعلى للجامعات أن البرامج ذات الطبيعة النظرية لابد أن يتوافر لها عدد أعضاء هيئة التدريس يوازى ١ لكل ١٥٠ طالب والكليات النظرية ١ لكل ٥٠ طالب.

المحور الثانى: فهو الطاقة الإدارية والذى لا يقل بأى حال من الأحوال عن أهمية أعضاء هيئة التدريس والذى يختلف عدده ما بين المعاهد حسب التنظيم الإدارى للمؤسسة.

ويستخلص الباحث مما سبق أن مؤسسات التعليم العالى الخاص كوحدات إقتصادية داعمة للدولة بما تدفعه من مبالغ تورد مباشرة لخزينة الدولة وما توفره عن كاهل الدولة من مصروفات لتوفير فرص التعلم بالإضافة لدورها فى زيادة القدرة الإستيعابية لنظام التعليم العالى المصرى فى إستيعاب أعداد أكبر من الطلاب وعدد أكبر من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين والفنيين

معايير ضمان الجودة والإعتماد في مصر: ظهر مفهوم ضمان الجودة في التعليم كنتيجة للإنقادات المتصاعدة لتدني نوعية التعليم العالي وإرتفاع كلفته، فضلا عن المنافسة الحادة في سوق العمل، والتنافس العالمي بين مؤسسات التعليم العالي كنتيجة للتوجه العالمي للعلمة، ولذلك أنتشرت الهيئات العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي، والتي عملت على تحديد السياسات والمعايير لضمان جودة البرامج التعليمية، وأصبح لزاما على المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة الأخذ بها وتحقيقها في برامجها كمتطلب أساس للإعتراف بها واعتمادها. (محمد ، ٢٠١٥)

ويستقر عند العديد من الباحثين والمهتمين بالجودة في التعليم العالي بأن ضمان الجودة هو جميع الأنشطة المخطط لها ومنهجية تنفيذها لمختلف جوانب عملية أو خدمة لتوفير الثقة الكافية بأن المنتج أو الخدمة ستلبي متطلبات الجودة المحددة. (الجندي وأبوالصفاء، ٢٠١٤، ص٩)

ويختلف الباحث عند هذا التعريف لضمان الجودة ليوضح أمرين على النحو التالي:

الأول: إن ضمان الجودة من وجهة نظر العميل هو توافر آليات الرقابة المستمرة من قبل جهات التفتيش لضمان تحقق إشتراطات الجودة في المنتج أو الخدمة
الثاني: أن ضمان الجودة من وجهة نظر المؤسسات هو توافر السياسات والنظم والإجراءات الموثقة وسيادة ثقافة الجودة بما يضمن إستمرارية تطبيق الجودة .

وعلى الصعيد المصري فلقد ظهر مصطلح ضمان الجودة تزامنا مع ظهور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد كجبهه مسئولة عن تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ ومارست الهيئة دورها في وضع معايير الإعتماد للمؤسسات التعليمية في مصر في ثلاث مراحل:

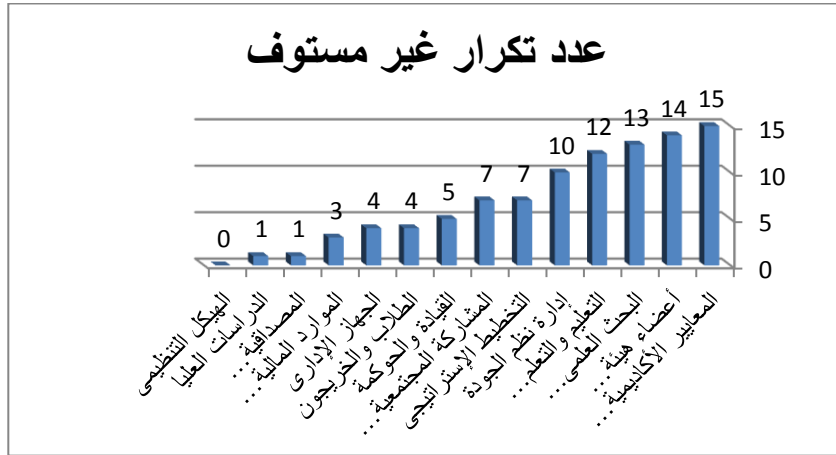
المرحلة الأولى: النهج الأول الذي أتبعته هيئة ضمان الجودة والإعتماد في إصدارها الأول يعتمد على الفصل بين النواحي الأكاديمية والنواحي الإدارية وأوصت بمجموعة معايير خاصة بالنشاط الأكاديمي وتركت للمؤسسة اختيار البديل المناسب من البدائل المتاحة لإدارة الأنشطة الأخرى داخل المؤسسة مع التوصية بنموذج معايير الأيزو ٩٠٠١ ومن هذا

المنطلق سعت العديد من المنشآت إلى تطبيق إشرطاطات هذه المواصفة أملا في تحقيق متطلبات الشق الأول من ضمان الجودة والإعتماد. (2007:NAQAAE)

المرحلة الثانية: وشملت هذه المرحلة إصدار عدد ١٦ عشر معيارا تم العمل بموجبها خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى يونيو ٢٠١٥ (2007:NAQAAE)

المرحلة الثالثة: وشملت هذه المرحلة ظهور الإصدار الثالث من المعايير والذي تضمن أثنى عشر معيارا وهي: ١. التخطيط الإستراتيجي، ٢. القيادة والحوكمة، ٣. إدارة الجودة والتطوير، ٤. أعضاء هيئة التدريس، ٥. الجهاز الإداري، ٦. الموارد المادية، ٧. المعايير الأكاديمية، ٨. التدريس والتعلم، ٩. الطلاب والخريجون، ١٠. البحث العلمي، ١١. الدراسات العليا، ١٢. المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة (2015:NAQAAE)

وتوضيحا لموقف المعايير سالفة الذكر أصدرت الهيئة كتابها السنوى ٢٠١٦/٢٠١٧ والذي ألمحت فيه إلى مؤشرات عدم إستيفاء مؤسسات التعليم العالى الخاص لمعايير الإعتماد "حيث لم تختلف مؤسسات التعليم العالى الخاصة عن مؤسسات التعليم العالى الحكومية فى وجود معوقات تحول دون تحقيق معايير الإعتماد حيث بين التقرير موقف المعايير مرتبا حسب عدد تكرار غير مستوف على النحو المبين فى الشكل التالى (2017:NAQAA):



ويوضح الشكل السابق أن معيار المعايير الأكاديمية تصدر قائمة المعايير غير المستوفاه مما يدل على فقدان المعايير والتوصيف الواضح والدقيق لمخرجات التعلم المستهدفه وإتباع المؤسسات لأليات المراجعة والتقييم، ثم يأتي معيار أعضاء هيئة التدريس كثنائي المعايير التي أثرت سلبا على الحصول على الإعتماد مما يدل أيضا أن " نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب لا تتفق مع المعايير التي حددتها الهيئة لضمان تنفيذ العملية التعليمية بمستوى عال من الجودة وكنتيجة لإنخفاض هذه النسبة ظهر معيار البحث العلمى والأنشطة العلمية فى الترتيب الثالث مما يعنى إنخفاض نسبة النشر السنوى لأعضاء هيئة التدريس، وعلى الرغم من الإنتشار الكبير لثقافة التخطيط الإستراتيجى خلال السنوات العشر الماضية إلا أنه لا يزال يمثل عائقا لعدد من المؤسسات بالرغم من الوفرة الكبيرة فى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى التخطيط الإستراتيجى . ويلاحظ أيضا ظهور معيار التدريس والتعلم والتسهيلات الداعمة فى ترتيب متقدم بالنسبة للمعايير التى لم تحصل على الإعتماد مما يعنى محدودية وجود إستراتيجية واضحة للتدريس والتعلم وفجوات ظاهرة فى تطبيق أليات التقييم أى محدودية أداء مؤسسات التعليم العالى التى لم تحظى بالإعتماد نتيجة لضعف أليات تطبيق المعيار لدورها الأساس ألا وهو التعليم الموجه بالإستراتيجيات التربوية والتدريسية المعروفة.

ومن الجدير بالذكر أن المعايير القومية لإعتماد مؤسسات التعليم العالى وردت جملة وتفصيلا فى الإصدار الثالث، يونيو ٢٠١٥ وتم إرفاق وثيقة الممارسات التى ترشد المؤسسات لتحقيق المعايير سألقة الذكر ومن ثم يمكنها التقدم للإعتماد، بالإضافة لتوافر البرامج التدريبية والخبراء المؤهلين لدعم المؤسسات فنيا فإذا فشلت مؤسسات التعليم العالى بعد كل هذه الفرص يتأكد للباحث ما ساقه فى مشكلة البحث من وجود مجموعة من المعوقات يجب السعى نحو الكشف عنها.

إجراءات الدراسة

- حتى يستطيع الباحث إختبار فروض الدراسة والكشف عن المعوقات التي تحول بين المؤسسات التعليمية الخاصة والحصول على الإعتماد قام الباحث بما يلي:
- المسح المكتبي للدراسات والتقارير التي تناولت الكشف عن معوقات تحقيق الجودة عن الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨
 - مقابلات ميدانية شملت ٣٠ من مجتمع الدراسة خلال الفترة من مارس وحتى يونيو ٢٠١٨
 - إستبانة مكونة من إحدى عشر محور تناول كل محور أحد معايير ضمان الجودة والإعتماد وضمن الباحث عبارات الإستبيان بالعبارات التي نتجت عنها المسح المكتبي و المقابلات الميدانية و تضمنت الإستبانة (٦١) عبارة موزعة على المعايير
 - وتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر ويمثلهم (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة المشاركين بوحدة الجودة ، مديري وحدات ومراكز ضمان الجودة بعدد من مؤسسات التعليم العالي الخاص ، عدد من المراجعين الخارجيين المعتمدين، عدد من المدربين المعتمدين بهيئة ضمان الجودة)
- أتبع الباحث الإختيار العشوائي لعينة الدراسة وقام الباحث بطرح عدد (٢٠٠) إستبانة (إستبانة) عاد منها (١٥٦) استبانة وبتفريغ الإستبانات تبين أن هناك (٦) إستبانات غير صالحة للتحليل وقد تم إستبعادها فأصبح عدد الإستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي تتمثل في (١٥٠) استمارة أى بنسبة ٧٥% من إجمالي الإستبانات الموزعة وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) قام الباحث بإختبار فروض الدراسة.
- تقنين الأدوات: يقصد به حساب صدق وثبات الاستبيان:**
- حساب صدق الاستبيان: اعتمد البحث الحالي في التحقق من صدق الاستبيان validity علي طريقتين:

(أ) **صدق المحتوى (validity content):** للتأكد من صدق المحتوى تم عرض استبيان (معوقات الجودة في التعليم العالي الخاص في مصر) في صورته الأولية علي عدد من السادة المحكمين أعضاء هيئة التدريس في مجال المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم وخبراء الجودة في الجامعات الحكومية والخاصة، وذلك للتعرف علي آرائهم في الاستبيان من حيث دقة الصياغة اللغوية لمفردات الاستبيان، وسلامة المضمون، وانتماء العبارات المتضمنة في كل بعد له، وكفاية العبارات الواردة في كل بعد لتحقيق الهدف الذي وضع من أجله، ومناسبة التقدير الذي وضع لكل عبارة، وملائمة المحاور، وسلامة المضمون ودقة الصياغة والعرض لكل عبارة، ومناسبة التقدير الذي وضع لكل عبارة، وقد قام الباحث بإجراء التعديلات المشار إليها علي صياغة بعض العبارات، وبذلك يكون قد خضع لصدق المحتوى.

(ب) **صدق الاتساق الداخلي:** لحساب صدق الاتساق الداخلي استبيان (معوقات الجودة في التعليم العالي الخاص في مصر) تم تطبيقه علي عينة استطلاعية بلغ عددهم (٢٥) وبعد رصد النتائج تمت معالجتها إحصائياً وحساب معامل الارتباط بيرسون بين (المعيار - والدرجة الكلية) للاستبيان وكانت جميعها دالة عند مستوي ٠,٠١ مما يدل علي الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ويسمح للباحث باستخدامه في بحثه الحالي، وجدول (١) يوضح ذلك.

جدول (١): معاملات الارتباط محاور استبيان معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر

معامل الارتباط	المعيار
0.842**	التخطيط الاستراتيجي
0.842**	القيادة والحوكمة
0.832**	إدارة الجودة والتطوير
0.814**	اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة
0.830**	الجهاز الإداري
0.821**	الموارد المالية والمادية
0.836**	المعايير الاكاديمية والبرامج التعليمية
0.823**	التدريس والتعلم
0.816**	الطلاب والخريجون
0.836**	البحث العلمي
0.834**	المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة

**دالة عند مستوي (٠,٠١)

حساب ثبات الاستبيان Reliability: قام الباحث بحساب معاملات الثبات للاستبيان باستخدام طريقة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach والتجزئة النصفية (Split- Half) وجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢): معاملات الثبات لمعايير استبيان معوقات الجودة في التعليم العالي الخاص في مصر

التجزئة النصفية		معامل ألفا	عدد العبارات	المعيار
معامل جتمان	معامل سبيرمان			
**٠,٧٢٦	**٠,٧٢٧	**٠,٧٦٩	٦	التخطيط الاستراتيجي
**٠,٧٣٦	**٠,٧٣٤	**٠,٧٧٠	٦	القيادة والحوكمة
**٠,٧٢٢	**٠,٧٢٤	**٠,٧١٤	٤	إدارة الجودة والتطوير
**٠,٧٤٩	**٠,٧٤٢	**٠,٧٤٣	٧	اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة
**٠,٧٢٢	**٠,٧٠٧	**٠,٧٦٩	٦	الجهاز الإداري
**٠,٧٣٥	**٠,٧٣٤	**٠,٧٣٤	٤	الموارد المالية والمادية
**٠,٧٢٤	**٠,٧٢٤	**٠,٧٢٤	٥	المعايير الاكاديمية والبرامج التعليمية
**٠,٧٠٦	**٠,٧٤٧	**٠,٧٤٦	٨	التدريس والتعلم
**٠,٧٢٧	**٠,٧٣٠	**٠,٧٦٩	٧	الطلاب والخريجون
**٠,٧٨٦	**٠,٧٣٤	**٠,٧٧٤	٥	البحث العلمي
**٠,٧٤٨	**٠,٧٤٠	**٠,٧٤٥	٣	المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة
**٠,٧٧٦	**٠,٧٢٥	**٠,٧٦٣	٦٦	(ككل)

**دالة عند مستوي (٠,٠١)

يتضح من جدول (٢) أن قيم معاملات ثبات (ألفا - التجزئة النصفية التي تشمل معامل سبيرمان، ومعامل جتمان) للأبعاد والاستبيان (ككل) دالة عند مستوي (٠,٠١) مما يؤكد ثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق في البحث الحالي.

المعالجات الإحصائية: بعد جمع البيانات وتفرغها تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss²¹ وحساب العدد والنسب المئوية، والوزن النسبي، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون وألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لحساب الصدق والثبات، واختبار "ت" t test لحساب الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغيرات الدراسة.

وصف العينة: تكونت عينة البحث من (١٥٠) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة وخبراء الجودة في مراكز ووحدات ضمان الجودة المعتمدين من الهيئة كمراجعين خارجيين وفيما يلي وصف شامل لعينة البحث:

جدول (٣): توزيع عينة البحث (ن = ١٥٠)

العدد	%	الفئة
45	30	أعضاء هيئة التدريس (عاملين بوحدات ومراكز ضمان الجودة)
35	24	مديري وحدات ومراكز ضمان الجودة
30	20	المراجعين الخارجيين
40	26	مدرب معتمد بالهيئة القومية لضمان الجودة
150	100	المجموع

اختبار صحة فروض الدراسة

الفرض الأول: لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوي (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة عند الكشف عن أهم معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر. وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية استجابات عينة الدراسة (ككل) علي استبانة الكشف عن أهم معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر (ككل) وعند كل معيار كما يلي:

جدول (٤): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا^٢ ودلالاتها الاحصائية علي معوقات معيار التخطيط الاستراتيجي

م	المؤشرات	قيمة كا ^٢	لصالح	المتوسط	الوزن النسبي
1.1	عدم توافر التمويل اللازم لإعداد خطط إستراتيجية	32.52*	عالي	2.38	79.33
1.2	عدم توافر التمويل اللازم لدعم الخطط التمويلية اللازمة لتنفيذ الخطط الإستراتيجية	21.72*	متوسط	2.22	74.00
1.3	ندرة الموارد البشرية القادرة على تحقق رؤية ورسالة المؤسسة	8.04*	عالي	2.14	71.33
1.4	ندرة رأس المال البشرى المتبنى لفكر التخطيط الإستراتيجي	10.92*	عالي	2.10	70.00
1.5	صعوبة تحقيق- بنسب عالية- مبدأ مشاركة أغلب الأطراف في عمليات التحليل البيئي وصياغة الرؤية والرسالة	3.36*	متوسط	2.04	68.00
1.6	غياب فكرة الإستدامة طويلة المدى في متابعة ورقابة الخطة الإستراتيجية	23.88*	عالي	2.26	75.33

جدول (٥): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا^٢ ودلالاتها الاحصائية علي معوقات معيار القيادة والحوكمة

م	المؤشرات	قيمة كا ^٢	لصالح	المتوسط	الوزن النسبي
2.1	حساسية فصل الملكية عن الإدارة في بعض المؤسسات	35.04*	عالي	2.36	78.67
2.2	صعوبة تطبيق آليات إختيار القيادات الأكاديمية لأسباب متعددة	12.36*	متوسط	2.18	72.67
2.3	محدودية استجابة الهيكل التنظيمي للتغيير	0.48*	متوسط	2.00	66.67
2.4	محدودية تفعيل التوصيف الوظيفي لوجود ندرة في بعض التخصصات	1.56*	متوسط	2.02	67.33
2.5	غياب ثقافة المؤسسة الداعمة للشفافية والوضوح	23.16*	عالي	2.32	77.33
2.6	ارتفاع تكاليف تنفيذ خطط تدريب القيادات	7.68*	منخفض	1.84	61.33

جدول (٦): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا^٢ ودلالاتها الإحصائية علي معوقات معيار إدارة الجودة والتطوير

م	المؤشرات	قيمة كا ^٢	لصالح	المتوسط	الوزن النسبي
3.1	ندرة الموارد البشرية القادرة على إدارة نظم الجودة وارتفاع تكاليف التدريب	29.64*	عالي	2.34	78.00
3.2	التكلفة العالية لأعمال المراجعات الداخلية والخارجية	13.44*	متوسط	2.16	72.00
3.3	صعوبة إجراء المقارنات المرجعية بين المؤسسات الخاصة	9.48*	متوسط	2.14	71.33
3.4	محدودية الموارد المادية والبشرية والوقت الكاف لإعداد ملفات الأدلة والشواهد	8.04*	عالي	2.18	72.67

جدول (٧): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا^٢ ودلالاتها الإحصائية علي معوقات معيار أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة

م	المؤشرات	قيمة كا ^٢	لصالح	المتوسط	الوزن النسبي
4.1	محدودية نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب	21*	عالي	2.20	73.33
4.2	الصعوبة البالغة في تمويل رواتب النسبة المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم	10.92*	عالي	2.18	72.67
4.3	الندرة في بعض تخصصات أعضاء هيئة التدريس	8.76*	عالي	2.18	72.67
4.4	التنافسية الكبيرة بين المؤسسات في جذب أعضاء هيئة التدريس	14.52*	متوسط	2.00	66.67
4.5	انخفاض كفاءة النظم القادرة على تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس	17.76*	عالي	2.28	76.00
4.6	محدودية قبول أعضاء هيئة التدريس لمبدأ التقييم من قبل المرؤسين والرؤساء والطلاب	12*	عالي	2.20	73.33
4.7	محدودية قدرة بعض المؤسسات على قياس رضا أعضاء هيئة التدريس والإستجابة لرغباتهم	33.96*	عالي	2.38	79.33

جدول (٨): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا٢ ودلالاتها الاحصائية علي معوقات معيار الجهاز الإداري

م	المؤشرات	قيمة كا٢	لصالح	المتوسط	الوزن النسبي
5.1	إرتفاع معدل دوران العمالة في بعض المؤسسات	3.36*	عالي	2.12	70.67
5.2	الندرة في بعض تخصصات الجهاز الإداري وخاصة العمالة الفنية المدربة	32.52*	عالي	2.38	79.33
5.3	التنافسية الكبيرة بين المؤسسات الخاصة في جذب كفاءات الجهاز الإداري	2.28*	متوسط	1.94	64.67
5.4	صعوبة تطبيق العديد من آليات المساءلة والمحاسبة نظرا للأوضاع الإقتصادية للعاملين	14.52*	عالي	2.22	74.00
5.5	محدودية ثقافة التقييم العادل والشفاف عند المديرين	29.28*	عالي	2.36	78.67
5.6	إرتفاع تكاليف تنفيذ خطط تدريب الجهاز الإداري	10.92*	متوسط	1.88	62.67

(* معنوى عند (٠,٠٥))

جدول (٩): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا٢ ودلالاتها الاحصائية علي معوقات معيار الموارد المالية والمادية

م	المؤشرات	قيمة كا٢	لصالح	المتوسط	الوزن النسبي
6.1	تذبذب الموارد المالية السنوية وفقا لأعداد الطلاب	7.68*	عالي	2.16	72.00
6.2	صعوبة تنويع مصادر التمويل لأنشطة المؤسسة	54.84*	عالي	2.48	82.67
6.3	إرتفاع تكلفة إنشاء وحدة لإدارة الأزمات والكوارث	10.92*	متوسط	1.98	66.00
6.4	إرتفاع تكاليف الحصول على تراخيص البنية التكنولوجية والبرامج وتكاليف صيانتها	15.24*	متوسط	2.14	71.33

(* معنوى عند (٠,٠٥))

معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر (ككل):

جدول (١٠): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا ٢ ودالاتها الاحصائية علي معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر (ككل) وفقا للمعايير

م	المعيار	قيمة كا ٢	لصالح	المتوسط	الوزن النسبي
1	التخطيط الاستراتيجي	8.31*	عالي	2.19	73.00
2	القيادة والحوكمة	3.24*	عالي	2.12	70.67
3	إدارة الجودة والتطوير	9.77*	عالي	2.21	73.50
4	اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة	9.36*	عالي	2.20	73.43
5	الجهاز الإداري	5.13*	عالي	2.15	71.67
6	الموارد المالية والمادية	11.12*	متوسط	2.19	73.00
7	المعايير الاكاديمية والبرامج التعليمية	13.84*	عالي	2.25	74.93
8	التدريس والتعلم	7.60*	عالي	2.17	72.17
9	الطلاب والخريجون	7.31*	عالي	2.18	72.57
10	البحث العلمي	11.38*	عالي	2.20	73.47
12	المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة	10.08*	متوسط	2.16	72.00

(* معنوى عند (٠,٠٥))

وتأسيسا على ما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدم الذي ينص على "لا يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوي (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة عند الكشف عن أهم معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر". وقبول الفرض البديل الذي ينص على " يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوي (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة عند الكشف عن أهم معوقات الجودة في التعليم العالي في مصر. لصالح عالي في مؤشرات معايير (التخطيط الاستراتيجي، القيادة والحوكمة، إدارة الجودة والتطوير، اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، الجهاز الإداري، المعايير الاكاديمية والبرامج التعليمية، التدريس والتعلم، الطلاب والخريجون، البحث العلمي)، ولصالح متوسط لصالح (الموارد المالية والمادية، المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة)

الفرض الثانى: "لا يوجد فرق جوهري وله دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) بين المعوقات الإقتصادية والعوقات البيئية وفقا لفئات عينة الدراسة"، وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بما يلي:

- تصنيف المعوقات السابق ذكرها على النحو التالي:
- **التصنيف الأول: معوقات إقتصادية حول:**
 - قدرة المؤسسات على توفير التمويل اللازم لأنشطة الجودة كافة بما تتضمنه من رواتب وأجور وتنفيذ إستطلاعات رأى وإستقدام خبراء وإقامة مؤتمرات والتقدم للإعتماد وما إلى ذلك من تكاليف
 - توافر رأس المال البشرى القادر على الإستفادة من خبراته وما يكتسبه من برامج تدريبية فى تحقيق تغيير يمكن المؤسسة التعليمية من تطبيق معايير ضمان الجودة الإثنى عشر والدلالة على ذلك .
 - الندرة النسبية فى بعض التخصصات العلمية والمهنية على حد السواء مما يؤدى لوجود فجوة فى عدد أعضاء هيئة التدريس والعمالة الفنية المتخصصة مثل المكتبات وخلافه
- **التصنيف الثانى: معوقات بيئية حول:**
 - **البيئة الخارجية العامة :** بما تتضمنه من تشريعات وقوانين وظروف إقتصادية وتغيرات سياسية ومما يدل على ذلك صعوبة إحداث تغيير فى خطط الدراسة والمناهج لتتنفق مع المعايير الأكاديمية القومية المرجعية
 - **البيئة الخارجية الخاصة:** ومدى قدرة المؤسسة على التعامل مع التغيير فى توجهات العملاء والموردين وقدرتها على تحقيق رضا أصحاب المصلحة والمستفيدين من وجودها وخاصة الأطراف المجتمعية .
 - **البيئة الداخلية:** وتحظى البيئة الداخلية بالنصيب الأكبر من المعوقات حيث أن تطبيق نظم الجودة فى مؤسسات التعليم العالى يحتاج إلى بيئة داخلية قوية تتصف بتماسك الإستراتيجيات مع إمكانات الهيكل التنظيمى مع وفرة فى الأفراد يتوافر لهم الموارد اللازمة وتحكمهم ثقافة تنظيمية تتسم بالشفافية والعدالة وبالتالي يمكن للمؤسسة الإستفادة من مخرجات نظام الجودة كجودة حقيقة وليست جودة ورقية.

جدول (١١): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا ٢ ودالاتها الإحصائية علي المعوقات (ككل)

المعوقات	عالي		متوسط		منخفض		قيمة كا ٢	المتوسط	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%			
الاقتصادية	60	40	52	35	37	25	5.53*	2.15	71.82
البيئية	63	42	53	35	34	23	8.67*	2.19	73.12

(* معنوى عند (٠,٠٥))

حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وتطبيق اختبار (t-test) لمتوسطين غير مرتبطين) لاستجابات فئات عينة الدراسة على درجة أهمية المعوقات الاقتصادية عن المعوقات البيئية والجدول التالي يلخص هذه النتائج.

جدول (١٢): قيمة " ت " ودالاتها الإحصائية للفرق بين متوسطي استجابات أساتذة

الجامعات ومراجعي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم علي درجة أهمية

المعوقات الاقتصادية عن المعوقات البيئية في المؤسسات الحكومية والخاصة

المعوقات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الاقتصادية	56.02	8.65	149	45.504	دالة عند مستوي $\geq 0,05$

نتبين من النتائج التي يلخصها الجدول السابق أن قيمة "ت" دالة عند مستوي $\geq 0,05$ مما يشير إلي وجود فرق دال إحصائياً بين متوسطي استجابات أساتذة الجامعات ومراجعي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم علي درجة أهمية المعوقات الاقتصادية عن المعوقات البيئية في مؤسسات التعليم العالي الخاص وبالتالي يتم رفض الفرض العدم " لا يوجد فرق جوهري وله دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) بين المعوقات الاقتصادية والعوقات البيئية وفقاً لفئات عينة الدراسة " وقبول الفرض البديل الذي ينص على " يوجد فرق جوهري وله دلالة إحصائية عند مستوي (٠,٠٥) بين المعوقات الاقتصادية والعوقات البيئية وفقاً لفئات عينة الدراسة " - لصالح المعوقات البيئية.

تعقيب الباحث على النتائج:

- ومما سبق عرضه من نتائج فإن نتائج الدراسة تتفق مع ماورد في دراسة (الخرابشة ٢٠١٥) من معوقات مرتبطة بالثقافة التنظيمية وكذلك الأوضاع الأكاديمية والإدارية، وكذلك ما أشارت إليه دراسة (رحيم ٢٠١٢) من ضعف توافر التسهيلات الخاصة بالتعليم والتعلم، وما أشارت إليه دراسة (أسيا ٢٠١٣) من وجود معوقات ترتبط بالتمويل ومستويات الكفاية والكفاءة والكفاية يقصد بها كفاية أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري والكفاءة فتعنى المستوى المرغوب في أداء خدمة التعليم.

توصيات الدراسة

توصيات الباحث للتعامل مع معوقات تحقيق الجودة في التعليم: يقسم الباحث توصيات الدراسة إلى مجموعة من الرسائل الموجهه لعدد من القطاعات على النحو التالي توصيات موجهه لوزارة التعليم العالي

م	التوصية	خطوات التطبيق	جهة التنفيذ	المدى الزمني
١	توحيد المعايير ما بين الوزارة والهيئة سوف يساهم بقدر كبير في تيسير إستيفاء المؤسسات لمعايير الإعتماد	-مراجعة المعايير ذات التأثير على تطبيق معايير ضمان الجودة -وضع مؤشرات تتفق مع متطلبات الهيئة	الإدارة المركزية للجامعات الخاصة الإدارة المركزية للمعاهد الخاصة	ثلاثة اشهر
٢	تميز المؤسسات المعتمد والمؤسسة التي حصلت على إرجاء سواء في توزيع الأعداد أو التقييم الدوري	-وضع علامة مميزة أمام المؤسسات المعتمدة وعلامة أخرى أمام المؤسسات التي تم إرجاء قرار اعتمادها في موقع مكتب تنسيق القبول -مراعاة زيادة الأعداد للمؤسسات المعتمدة التي تعاني من إنخفاض الأعداد	مكتب تنسيق القبول لجنة تحديد الأعداد بوزارة التعليم العالي	شهر شهر
٣	توجيه بعض الإعتمادات المالية لدعم أنشطة البحث العلمي بالكليات والمعاهد الخاصة لمساعدتها في إستيفاء شروط معيار البحث العلمي.	-وضع آلية لدعم النشر العلمي بالمؤسسات الخاصة بحيث تتحمل المؤسسة ٢٥% وتتحمل الوزارة ٢٥% ويتحمل الباحث ٥٠%	الإدارة المركزية للجامعات الخاصة الإدارة المركزية للمعاهد الخاصة	ثلاثة أشهر

١- توصيات موجهة للهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد:

م	التوصية	خطوات التطبيق	جهة التنفيذ	المدى الزمني
٢	تفعيل الإعتماد المشروط وذلك لتيسير الأمر على المؤسسات وتشجيعها على إستكمال إجراءات التوافق مع المعايير .	-مراجعة لائحة الهيئة فى شأن منح الإعتماد -منح المؤسسة الإعتماد المشروط إذا اجتازت ٧٥% من مؤشرات كل معيار	الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد	ثلاثة أشهر
٣	دراسة إمكانية إنشاء معايير خاصة لمؤسسات التعليم العالى تتفق وظروف هذه المؤسسات وما تخضع له من ضوابط وتشريعات ونظم إدارية.	-مراجعة القوانين واللوائح والمنشورات التى تنظم العمل بمؤسسات التعليم العالى الخاص -تشكيل لجنة من خبراء التعليم العالى الخاص للمشاركة فى صياغة المعايير -مراجعة المعايير قبل إطلاقها مع وزارة التعليم العالى لتوحيد الإشتراطات -الإعلان عن المعايير وتفعيلها	الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد	عام كامل

٢- توصيات موجهة لمؤسسات التعليم العالى الخاص

المدى الزمنى	جهة التنفيذ	خطوات التطبيق	التوصية
٦ أشهر للتخطيط عام دراسى للتنفيذ	الإدارات المالية بمؤسسات التعليم العالى الخاص	- دراسة الموارد الحالية للمؤسسة - دراسة الفرص المتاحة لزيادة موارد المؤسسة - صياغة المشروعات المقترحة وإعتمادها من جهة الإختصاص - تخصيص نسبة ٧٥% من الموارد الجديدة لصالح موازنة وحدة ضمان الجودة السنوية	١- العمل على زيادة الموارد الذاتية وتخصيص ميزانية سنوية للإنفاق على أنشطة الجودة
		- مراجعة إشتراطات تعيين أعضاء هيئة التدريس - وضع الشروط والضوابط المناسبة لإحتياجات الجودة فى التعليم - الإعلان عن طلب أعضاء هيئة تدريس - تطبيق معايير الإختيار - تنفيذ خطط التدريب ورفع الكفاءة - تطبيق أليات تقييم الأداء	٢- تفعيل أليات إختيار القيادات وإنقاء أعضاء هيئة التدريس بما يوفر رأس مال بشرى قادر على تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية
شهرين للتخطيط عام كامل للتنفيذ	وحدات ضمان الجودة بالمؤسسات التعليمية	- حصر أنشطة ضمان الجودة فى ضوء دليل الإعتماد الإصدار الثالث - بناء خريطة العمليات السنوية - كتابة الإجراءات الموضحة لطبيعة كل نشاط - توزيع التكاليفات على العاملين - متابعة تنفيذ الأنشطة السنوية - إعداد تقارير تنفيذ أنشطة نظام ضمان الجودة	٣- بناء نظم ضمان جودة داخلية فعالة بالقدر الذى يضمن تحقيق الإشتراطات والمعايير ومشاركة كافة العاملين وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والأطراف المجتمعية

المراجع

- إبراهيم، عادل أحمد محمد أحمد (٢٠١٦): دور إدارة الجودة وبرامج الإعتماد بمؤسسات التعليم السياحى الجامعى فى رفع كفاءة الخريجين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية السياحة والفنادق، جامعة المنصورة
- الجندي، إبراهيم صادق أبو الصفا، وماجدة رفعت (٢٠١٤): الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى "إجراءات وممارسات"، دن ، القاهرة

الشيحي، أشرف: التعليم العالي في مصر: التخطيط الإستراتيجي والتحديات، المؤتمر الدولي الثالث ضمان جودة التعليم من أجل الحاضر والمستقبل، ١٧-١٨-١٦، القاهرة- مصر

عبد الحميد، وائل شحاته (٢٠١٢) ، العائد الإقتصادي لتطبيق الإشتراطات والمعايير البيئية والإدارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

عبد المجيد، فتحى السيد يوسف(٢٠١٢): دور الإنفاق الحكومى فى رفع كفاءة التعليم، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

عبد المعطى، هشام: أثر الجودة والاعتماد على تطوير وتحسين المؤسسات التعليمية، المؤتمر السنوى السابع، أثر الجودة فى التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة فى التعليم، ٧-٨ ديسمبر ٢٠١٥، الدار البيضاء، المغرب

العربى، أشرف(٢٠٠٧): بيان وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى أمام مجلس النواب ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٢٠

اللمعى، شريف أحمد حلمى حسين(٢٠٠٧): التخطيط لتطوير التعليم الجامعى الخاص فى ضوء إحتياجات التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس

Albaqami, Saud (2015), Implementing Quality Assurance in Saudi Arabia: A Comparison between the MESO and the MICRO Levels at PSU, School of Education, the University of New South Wales, Sydney, Canadian Center of Science and Education

Asiyai, Romina Ifeoma (2013), Challenges of Quality in Higher Education in Nigeria in the 21st Century, International Journal of Educational Planning & Administration. ISSN 2249-3093 Volume 3, Number 2, pp. 159-172

- Rahim, Tariq & Ahmad ,Reyad (2012), Quality in Higher Education: United Arab Emirates Perspective, College of Engineering & Information Technology, Al Ain University of Science & Technology, Al Ain, United Arab Emirates, Canadian Center of Science and Education.
- Saud Albaqami, Implementing Quality Assurance in Saudi Arabia: A Comparison between the MESO and the MICRO Levels at PSU, School of Education, the University of New South Wales, Sydney, Canadian Center of Science and Education,2015
- Hanaa Ouda Khadri Ahmed. Strategic Approach for Developing World-Class Universities in Egypt, Faculty of Education - Ain Shams University, Journal of Education and Practice,2015
- Romina Ifeoma Asiyai , Challenges of Quality in Higher Education in Nigeria in the 21st Century, International Journal of Educational Planning & Administration. ISSN 2249-3093 Volume 3, Number 2 (2013), pp. 159-172

**OBSTACLES TO ACHIEVING QUALITY
ASSURANCE STANDARDS
IN PRIVATE HIGHER EDUCATION INSTITUTIONS
IN EGYPT - FIELD STUDY**

[18]

**Wael Sh. A. Foda⁽¹⁾; Ahmed F. Mandor⁽²⁾; Amar Awad⁽²⁾
and Ibrahim S. Elmasry⁽³⁾**

- 1) El Oboor Higher Institute for Mangament, Technology and Information Systems 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University
3) Sadat Academy for Management Sciences

ABSTRACT

The study aims at uncovering the obstacles that face the private higher education institutions in Egypt across attaining the quality and accreditation standards through the national agency of quality accreditation.

To achieve the study aims, the researchers design a questionnaire which includes a group of phrases that measure the sample attitude through study variables. Moreover, the researchers depend on mixing reading and deriving approaches through theoretical and practical methods. The researchers analyze perform data analysis using Crosca-Wallas test to each question of the study hypothesis questionnaire using the study sample composed of 150 units that represent the questionnaire correct documents which reflect the results and recommendations applicable to the organization (Governmental and Private Universities and Institutes and Quality Assurance Units and Centers).

The study reflects the following results:

A number of economic and environmental obstacles exist where its treatment depends on activating the role of the higher ministry of education and the national agency of quality accreditation of private institutions.

Recommendations:

1. Unifying the ministry and quality agency standards which will contribute strongly in facilitating the organization approval of accreditation standards.
2. Respecting the quality accreditation decrees towards accredited and postponed organizations which was prior to accept fresh students and update fees in a way that offers required resources to finance quality.
3. Directing some financial reliance to support scientific research in private faculties and institutes in a way to help them achieve scientific research accreditation norms.